مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الترشيح الحزبي وأثره على السلم الأهلي الجزائر نموذجاً
اسم الكاتب: أ.م.د بودفع على
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1063
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 15:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الترشيح الحزبي
وأثره على السلم الأهلي الجزائر نموذجاً

Party Nomination & its Impact on Civil Peace
(Algeria as an example)

الكلمة المفتاحية : الأحزاب، السياسية، الكفاءة، الترشيح، السلم، القانون، الاستقرار، الديمقراطية، التغيير، الدولة

Keywords: ***Parties, politics, competence , nomination , peace, law, stability, democracy, the change and the state***

أستاذ محاضر أ. الدكتور بودفع على

كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة سكيكدة - الجزائر

Lecturer Dr. Bou Deffa Ali
Faculty of Law and Political Science - University of Skikda - Algeria
E-mail: boudeffaali@gmail.com

ملخص البحث

إن هذه الورقة البحثية، عبارة عن محاولة لتشخيص واقع العمل السياسي للأحزاب الجزائرية، ودورها في عملية التنمية السياسية، التي هي بالأساس زيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي، قصد التمكن من الاستجابة لمختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وضبط النزاعات، وتلبية المطالب المستعجلة، والتوجه نحو المساواة، من خلال المشاركة السياسية، والانتقال من ثقافة الخضوع والتصفيق، إلى ثقافة المشاركة والنقد من خلال الاقتراع العام، أومن خلال زيادة مساحات التعبئة السياسية، إضافة إلى القضية الجوهرية في ورقتنا والمتعلقة بتولي الوظائف العامة عن جدارة واستحقاق.

إن ضعف الأحزاب السياسية في الجزائر، وانعدام الفعالية لديها، ساهم في تكريس التخلف والفقر، والجهل لدى عامة الشعب، وتشير الدراسات والإحصاءات أن هذه الأحزاب أخفقت في بناء تنظيمات حزبية، قوية ونشطة ذات كفاءة تمتلك الاقتدار على قيادة عملية البناء والتغيير، ومن ثم حصل فشل ذريع في تعزيز الاستقرار العام، والسلم الاجتماعي على وجه الخصوص.

إن البناء الوطني لا يتحقق، إلا من خلال ترشيح الأكفاء، مهما كانت قناعاتهم، وانتماءاتهم، وتطوير القوانين والتشريعات، بما يساير حركة المجتمعات نحو الحداثة والتمدن، وإعادة تنظيم المؤسسات العامة كالبرلمان، والولاية والبلدية والانتقال بعد ذلك بمفاهيم التكيف والولاء، والانتماء والمشاركة، من مراحلها النظرية، إلى فضائها العملي والتطبيقي الفاعل، والمؤثر في الأفراد والمجموعة.

إن مسؤولية الأحزاب السياسية في إنقاذ الأمة بترشيح وتمكين الأكفاء من قيادة المجتمع، تعد مسؤولية تاريخية جسيمة،.

وعلى العموم فإن هذه الورقة البحثية ستركز على قراءة بنية وتوجه الأحزاب السياسية الفاعلة في جزائر اليوم، والكفاءة والنزاهة بين الخطابات الحزبية، والولاءات الشخصية، وآثار

السياسات والممارسات التي تقوم بها هذه الأحزاب على السلم الاجتماعي في المديين المتوسط والبعيد، وتتضمن الخاتمة أهم نتائج البحث.

المقدمـــــة

إن للأحزاب السياسية، دوراً كبيراً في عملية البناء الديمقراطي للمؤسسات، في المجتمعات السياسية المعاصرة، ولا شك أن للأحزاب السياسية، أهمية كبيرة بالنسبة للنظام النيابي، الذي يسود اليوم معظم دول العالم، وهذا رأي غالبية فقهاء القانون العام، ورجال السياسة[١].

والأصل أن تقوم الأحزاب السياسية، بوظيفة هامة وحيوية، تتعلق بنشر الثقافة السياسية، لدى أفراد وجموع الشعب، بتعليمهم كيفية ممارسة الديمقراطية، وجعلهم ملمين بمشكلات العصر، والواقع السياسي الداخلي والخارجي، وكيفية التعامل معه، والتأثير في القرارات السياسية العامة المتعلقة به، وفق الضمانات التي تكفلها النظم السياسية لهم، من حيث التمتع بالحقوق السياسية، كحرية الرأي والتعبير، ثم الاستحواذ على أقصى ما يمكن من أدوات البناء الديمقراطي ومبادئه العالمية، كالحق، والمساواة، والعدالة، والحرية. وكذلك خلق نوع من الجرأة والشجاعة، في المطالبة بالحقوق، المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. وهذا الدور، الذي تلعبه الأحزاب السياسية، إنما يتوقف على مدى قوتها في تأديته، ومدى امتلاكها الاقتدار على التأثير، الذي تحدثه بمبادئها وأفكارها في أذهان وعقول الأفراد، وإثبات فاعليتها التي تتوقف على المدى الذي وصلت إليه، في علاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى، في النظام السياسي في الدولة[٢]، فالمواطن في أي بلد، يجب عليه أن يتعلم كيفية ممارسة الديمقراطية، وطرق الإلمام بشؤونها، ليكون سياسياً كفْءاً قادراً على المشاركة الفعالة، في مناقشة القضايا العامة للمجتمع[٣]. وبناءً على ذلك، فإن التنظيم الحزبي القوي في أي بلد، هو الذي ينجح في بناء ثقافة سياسية رائدة داخل الأوساط الشعبية، ويكون قادراً على تكوين نخبة، يعهد إليها بالحكم، إذا أبدت هذه الفئة،

شيئاً من التفوق والتفهم العميق، لمبادئ الحزب وسياسة الحكم، لأن أهم ما يميز الرجل السياسي، هو الثقافة السياسية، وحسن تقدير الأمور، وقوة الشخصية، وبلاغة الحجة، وحسن التدبير والانخراط في أوساط الجماهير، وهنا تكمن أهمية هذا البحث وحساسيته في الظرف الراهن.

أما عن سبب اختيار هذا البحث، فيرجع بالأساس، إلى تجربة الباحث المريرة مع التزوير، في محطات انتخابية عديدة، كان أخرها عام ٢٠١٢، إضافة إلى كون التباهي بهذه التشريعات المتعاقبة، والادعاء بضمان الحريات، واحترام الاختيارات الفردية والجماعية، وعدم المساس بقداسة الدستور، والسهر على العدالة بين المرشحين، واحترام مبادئ الديمقراطية العالمية، كل ذلك ظل مجرد شعارات مرفوعة، لم يكن لها أي أثر في الواقع العملي لمعظم الأحزاب الجزائرية، وممارسات النظام السياسي القائم، ذلك أن الكثير من الكفاءات السياسية والعلمية المتخصصة، التي تمتلك الاقتدار على القيادة والمسؤولية، تعرضت للإقصاء والتهميش، بأفظع وأبشع الأساليب والوسائل، مما أدى بها إلى اعتزال المجتمع، ليضافوا إلى القائمة الطويلة من المهمشين المسحوقين، الذين تحولوا إلى معارضين للسلطة، من خلال مقاطعة الانتخابات، أو استخدام العنف، كوسيلة للإطاحة بالنظام السياسي القائم، والوصول إلى سدة الحكم.

إن إشكالية البحث الأساسية، تتلخص في مدي مسؤولية الأحزاب السياسية في ترشيح أفراد، ضعيفي الشخصية، عديمي الخبرة والتخصص، محدودي الثقافة والخبرة الإنسانية، التي تؤهلهم للقيام بهدا الدور السياسي العظيم تشريعاً وممارسة.

أما عن أهداف البحث، فهو السعي لتكسير التابوهات، المتعلقة بعملية الترشيح، والترشح لممارسة الوظائف النيابية، ذات الخطورة الطاغية على مستقبل البلاد، من خلال امتلاك الجرأة، لتخطي الأسوار المغلقة، وطرح أسئلة وإشكالات عديدة، تعد من الممنوعات في عرف العمل السياسي والحزبي الجزائري المعاصر، على شاكلة طبيعة وظيفة الحزب السياسي الحقيقية، وهي أساسا معارضة النظام القائم على جميع الأصعدة، وكذا دورها

الاجتماعي والإنساني، في مرحلة تشهد حركية ثورية عربية، بالإضافة إلى الأسئلة الأخرى المحرجة، المتعلقة بكفاءة المرشح، ودوره الحقيقي داخل قبة البرلمان، ثم علاقته بالناشطين الحزبيين ثم عامة الشعب، وكذا الوقوف عند أثار هذه السياسات المنتهجة في الجزائر، على السلم الأهلي، ذلك أن الدراسات المتعلقة بهذا الجانب، قليلة ومحتشمة، ولم ترقَ بعد إلى مستوي يسمح لها بتشخيص ومعالجة الظاهرة، بشكل دقيق ومركز، على غرار ما كتبه ناصر جابي، وسليم حداد، وغيرهم.

أما عن هيكلة البحث، فقد قسمته إلى أربعة مباحث، وسبعة مطالب، وأربعة فروع، وذلك حسب أهميتها، وقدرتها في الإجابة على الأسئلة المطروحة، أما المصطلحات المستخدمة في البحث، فلم تخرج عن نطاق المفاهيم العامة المتداولة في القضايا السياسية، منها مصطلح النضال أو النشاط والذي يعني الانخراط في صفوف الحزب السياسي، من خلال البطاقة الخاصة بذلك، ثم المشاركة الفاعلة في صنع القرار وكذلك مصطلح الأكفاء، الذي يعني العالم المتخصص، ذو الخبرة السياسية، والحياتية عموماً، وأخيراً الخاتمة وضمنتها أهم نتائج البحث.

تمهيـــــد

إن ثلاثين عاماً من الأحادية الحزبية، ومن الحكم الاستبدادي الفردي المطلق في الجزائر، صنعت مشهداً سياسياً مشوهاً، انتهى بالانفجار، لما تعمقت ظاهرة انفصال السلطة عن الشعب، وبلغ الفساد الإداري والظلم السياسي حد الانفجار، ترجمته أحداث قسنطينة الدامية لعام ١٩٨٦، ثم انتفاضة أكتوبر ١٩٨٨، ثم فتنة العشرية السوداء بداية التسعينات، كنتيجة منطقية، لعدم مسايرة النخب الرسمية للتطور الفكري والنفسي الحاصل في المجتمع الجزائري، واستمرار سيطرة عقلية الريع البترولي، على أساليب التسيير الاقتصادي إلى اليوم، وكذا ظاهرة الوصاية، وأساليب الاحتكار والاستغلال والتسلط، من قبل الكثير من النافذين،

إضافة إلى ضعف تقدير البعض الآخر، لمقتضيات التحول الديمقراطي، وما يتطلبه من حكمة في التعامل والممارسة[٤].

لقد أصبح الترشيح لتولي الوظائف السياسية العامة، والوظائف الإدارية في بلدي، قائماً على الولاء والطاعة والمال والثروة، المشكوك في طريقة تحصيلها، مع امتلاك بعض المواصفات المتفردة، كالجرأة في مهاجمة العلماء، والخبراء والمثقفين، وعزلهم بأساليب، لاتتناسب مع أسلوب تربية، وثقافة هذه النخبة، فكثيراً ما تفرض هذا النوع من المرشحين، بعض الدوائر النافذة داخل السلطة، التي تتجاوز إشكالية السوابق القضائية، والأحكام العقابية، والمستوي العلمي، وحسن السلوك.

إن مبنى هذا الانحراف في الواقع العملي لمعظم الأحزاب السياسية، قائم على فهم خاطئ، لمسألة الانتخاب، والترشح، وقضايا الهوية، والوطنية، ومفاهيم العمل، والنضال السياسي، والذي تكرس على مدار عقود من الزمن، ثم أصبح ثقافة متجذرة، تمارس واقعاً وعرفاً، فأصبح العمل السياسي، مهارات لا تحكمها الأخلاق، ولا الضمير، ولا الإيمان المستمد من عقيدة الشعب، وكفاحه الطويل ضد الاستبداد والظلم، ممثلاً في الاستعمار، وقوي الشر في كل مكان، إنها بناء قائم على المغالطات، والمراوغة، والوعود الكاذبة، وحسن الهاء الجماهير، بعدو وهمي يقف على الحدود، أو مستقبل مظلم ينتظر الأجيال، ثم الاحتيال القائم على التخويف، والترهيب، أو استخدام مسكنات وهمية، محدودة الفعالية في الزمان، وما تفتأ أن تعاودنا معه الآلام، لنعود معها إلى نقطة الصفر.

إن ما يؤكد هذه الحقائق، هو أن الأحزاب السياسية، لا تستخدم مقراتها لممارسة نشاطاتها المعتادة، والمقررة في الفقه الدستوري والقانون، والمنسجمة مع طموحات الغالبية العظمي من الجماهير، إلا باقتراب المواعيد الانتخابية فقط، فلم نشاهد حزباً سياسياً نظم تظاهرة علمية أو ثقافية، أو سياسية، شرح فيها للرأي العام وجهة نظره من الأحداث الوطنية، والدولية، أو أنه نظم عملية الانخراط، وأعلن عن ذلك بالوسائل المعروفة، إلا نادراً، فعملية الانخراط مثلاً، تتم في سرية تامة، وتشمل الموالين من الأقارب والأصهار والأصدقاء وذوي

النفوذ، يحصل ذلك عن قصد ووعي، خشية أن يندس الأكفاء، الذين بإمكانهم الوصول إلى قمة هرم قيادة الحزب، فإقصاؤهم من الانخراط، يتم من خلال رفض طلبهم دون إبداء الأسباب غالباً، وهذا الرفض يعد في نظري وسيلة راقية في ممارسة الاستبداد الحزبي، الذي لا يمكن للرأي العام الاعتراض عليه، بدعوى أنها شان حزبي داخلي، وهنا يمكن أن نلاحظ بوضوح، مدي عجز القانون والقضاء عن التدخل، بفعل الحرية المطلقة، التي تتمتع بها الأحزاب السياسية، في قبول أو رفض طلب الانخراط، ولوكان صاحبه أستاذاً أو باحثاً، أو طبيباً، أو مهندساً، أو شاباً مثقفاً مفعماً بالحياة، وعلى قدر كبير من النشاط، والأدب، وحسن الخلق.

وأنى لهؤلاء أن يمنحوا فرصة الانخراط في صفوف الحزب، أو أن يتصدروا المشهد السياسي، وهم في مقابلة أشخاص على قدر كبير من الكفاءة في حراسة المواقع، والمصالح، بأساليب غاية في الإتقان والبراعة، من خلال الكيد وتلفيق التهم، وصولاً إلى استخدام أفظع وسائل العنف، الذي تعافه الأنفس الطيبة المثقفة، الواعية بعظمة وقيمة هذه المسؤوليات، ولذلك ظل الوضع السياسي والاجتماعي، على حاله من الجمود، والترهل، والضعف، والصراع وظل المجتمع، جاهلاً بالفكر السياسي للأحزاب، وبرامجها، وأفاقها، وظلت الحلول الخاصة بمشكلات الأفراد، مجرد كلمات خطابية تقرأ على الجموع الحالمة، الموبوءة بتصديق الأكاذيب، وإن ظهر جلياً زيفها، بعد خمسين عاماً من الاستقلال.

إن أغلب المتصدرين للمشهد السياسي والناشطين الحزبيين، من الأميين، والجهلة، والمتخبطين في مشكلات اقتصادية، من الدين يحلمون بمسكن، أو وظيفة، أو ربح مادي، أو غيرها من المصالح التي تسمو في عقيدتهم، على مجرد التفكير في مستقبل وطن وأمة، بل إن بعض المرشحين، قادته الصدفة المحضة ليجد نفسه منتخباً في إحدى الهيئات السياسية، بما يخالف العقل والمنطق، وسنن الكون والحياة القائمة على الكفاءة، والصبر، والنضال، وبذل الجهد، والتضحية في سبيل ذلك.

لقد أصبحت الأحزاب السياسية، مجرد همزة وصل مع الحكام، فأكثرهم لا يجد حرجا، في أن يتقدم إلى الجهات المسئولة، محملاً بمطالبه الشخصية التي لا تنتهي، ثم مطالب عائلته، وأصهاره، وأصدقائه، دون حياء ولا خجل[٥]. بدلاً من أن يقدم للمجتمع، برامج سياسية، وخططاً تنموية، وبدائل وحلول ومقترحات، حتى تتاح للناخب المقدرة على اختيار أفضلها، من خلال العملية السياسية، أوعن طريق الاجتماعات الحزبية، ووسائل الإعلام، فيحصل للناخبين، إيمان عميق بها، ورسوخ لها في ضمائرهم، وبهذا يتيح الحزب للناخب، الحرية في الاختيار بين المرشحين الذين يمثلون هذه الأحزاب[٦].

إن من مهام الأحزاب أيضاً، المشاركة بدور فعال في تأسيس رأي عام قوي بين أفراد الشعب، فيما يتعلق بالشؤون العامة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، بواسطة عرض حقائق الأمور، وجوهر المشكلات، التي قد تخفيها الحكومات، تجنباً للفوضى والانتقادات، فدورها حينئذ، هو توجيه الرأي العام، نحو القضايا التي تمس الصالح العام للمجتمع، فالأحزاب، لها دور رائد في مساعدة الناخبين في تكوين الثقافة السياسية العامة[٧].

المبحث الأول

سيطرة الأقــلية على الأحزاب

أبرز الملاحظات التي يمكن تسجيلها في هذا الباب، هو أن العمل السياسي في الجزائر، أضحى مجرد شعارات تخضع للمصالح، حيث المصالح، تحكمها وتحميها القوة، وأن الغاية في كل ذلك، الوصول إلى المجالس المنتخبة، البلدية والولائية والبرلمان والمعينة، كمجلس الأمة، وباستخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة، فأصبحت مصالح المجموعة، وحريات المواطنين، والديمقراطية التعددية، والمصالح الوطنية، والسلم الاجتماعي، وغيرها من المقدسات، مجرد عناوين ترفع للتخدير، والتستر على المقاصد الحقيقية، التي لا تتجاوز حدود الامتيازات المادية الشخصية أولاً، والحزبية ثانياً[٨].

ففي الجزائر تكتسب الأقلية مشروعيتها، لا على أساس سيطرتها على أفراد الشعب من خلال مؤسساتها الدستورية العامة، وإنما من خلال أساليبها في الترشيح الذي ينتفي مع وجودها معنى حرية النشطاء السياسيين، في اختيار ممثليهم كأشخاص منفردين، وذلك عن طريق قوائم انتخابية، يتحكم فيها عادة قادة وزعماء الأحزاب السياسية، وأصحاب المصالح، ومجموعات الضغط، وأصحاب المال، الأمر الذي جعل الأقلية تسيطر على دواليب الحزب، وقد ساعد على ذلك المستوى الثقافي، والوعي السياسي المتدني للمناضلين الموضوعين في الواجهة عمداً، وافتقادهم روح المبادرة. والنقد أو الاعتراض على خيارات الأقلية الفاعلة المتحكمة، باعتبار ذلك من المحرمات التي تعرض صاحبها للتهميش والإقصاء.[٩].

فغالبية المناضلين داخل الحزب على هذه الشاكلة، وكثير منهم أنهكتهم أزمات الحياة باختلاف مشكلاتها، والتي تصل حد المأساة في كثير من الحالات، والتي يمكن حصرها إجمالا في العمل، والسكن، والعلاج، فيؤدي ذلك في بعض الحالات إلى حصول مقايضة بين مسألة الانخراط في الحزب، وبين الاستجابة لهذه المطالب الملحة والمستعجلة، وهذا ما يفسر تغيير الكثيرين منهم لوجهتهم الحزبية، فتجده دائم الترحال من حزب لآخر حاملاً معه همومه، ومشكلاته، خاصة إذا ما تيقنوا أنه لا يمكن لهم تحقيق مطالبهم بسبب ضعف الحزب السياسي، أو خسارته الرهان الانتخابي، أو أن هذا الحزب لا يحظى بقبول ومباركة السلطة السياسية الحاكمة[١٠]، فمكاتب الأحزاب تعد في نظر بعض الجزائريين، جهة إدارية لتقديم الشكاوى والمظالم، أو اكتساب الحماية والقوة، وهي أيضاً جهة ذات سمعة سيئة لشهرتها في توزيع الأكاذيب، وترويج الوعود، مما ألحق بها ضرراً فادحاً وأورثها كراهية، وسمعة سيئة في أوساط غالبية الشعب.

إن هذا المستوى السياسي المتردي، فتح الباب على مصراعيه أمام هذه الأقلية لمزيد التحكم في توجيه سياسات الحزب وفق مصالحها الخاصة، دون اكتراث بالمبادئ العامة التي تحكم نشاط الحزب، الذي ينتمون إليه ويتزعمونه[١١].

المبحث الثاني

الأحزاب ومسألة الترشيح للوظائف العامة

عانت عملية ترشيح وإعداد القوائم الانتخابية طيلة سنوات التعددية السياسية والحزبية، صراعات كبيرة مست معظم الأحزاب السياسية بدرجات متفاوتة، فقد استغلت قيادة حزب جبهة التحرير الوطني العملية، لتصفية الحسابات مع الوجوه السياسية المحسوبة على الأمين العام الأسبق على بن فليس، التي بقي حضورها مؤكداً في كثير من محافظات الحزب على المستوى الوطني، وهو ما جعل قيادة الحزب تحتكر عملية إعداد القوائم وترتيب المواقع داخلها، وهذه العملية أثارت الكثير من مظاهر الاحتجاج، ليتغلب في نهاية المطاف منطق الاستبداد السياسي، والقوة والردع والعقاب، ثم الإقصاء والتهميش، واستخدام نوع جديد من أنواع العنف السياسي، القائم على المراوغة والخداع والتهديد والوعيد[١٢٠].

أما قيادة حزب التجمع الوطني الديمقراطي، سواء الولائية أو الوطنية، فقد استمرت في منهجها السياسي العام القائم على الانغلاق، وعدم الانفتاح على صرخات ونداءات المتعاطفين والناشطين في صفوفه، مع منح سلطات مطلقة، لقادة الحزب على المستوى الولائي، مما صنع مشهداً من الاستبداد العام القائم على توزيع المراتب الأولي، المضمونة الوصول إلى كرسي السلطة، بشكل متحرر، بعيداً عن آليات الممارسة الديمقراطية التي يتفق عليها العقلاء في الشرق والغرب، ونتيجة لضعف وانعدام وسائل الرقابة الداخلية، وعدم وجود قانون ملزم للأحزاب، يضع شروطاً للترشح غير الشروط العامة المعروفة، والمقررة في القانون والدستور، وهو ما جعلها تقدم الأمي على المثقف، والجاهل على العالم، والبطال على الموظف الكفء[١٣].

أما الأحزاب التي يطلق عليها تجوزاً اسم (إسلامية)، فإن عملية الترشيح قد تكفلت بها مجالس الشورى للحركة على مستوي الولايات، ويبدو أن أزمة إقصاء الكفاءات في هذه الأحزاب، كانت أقل حدة من غيرها، وبالرغم من ذلك، فإن الشروط الخاصة بالترشح عموماً،

كانت أكثر تشدداً وإن كانت معلبة بغلاف الواقعية والمنطق، مثل أقدمية الانتماء للحزب السياسي، الذي يعبر في الواقع عن الانتماء للجماعة في مرحلة السرية، كشرط رئيسي يأتي في المقام الأول، بالإضافة إلى بعض الشروط الأخرى التي لاقت استجابة واسعة من قبل الموالين والمتعاطفين، قبل أن تتبدل المعطيات وتعصف بها رياح التغيير فكان التوجه نحو تقديم المصالح الحزبية، ولم يعد مرشحوها يحوزون الثقة، لفقدانهم الكفاءة بشروطها العلمية والأخلاقية.(١٤).

لقد أصبحت اختيارات هذه الأحزاب في معظمها، قائمة على التمييز بين أفراد المجتمع الدين يحوزون أهلية ممارسة العمل السياسي، فالحكم لهم أو عليهم يحصل من خلال شروط شكلية، تتعلق بالمظهر الخارجي، مع الاعتماد على الجانب الشكلي، في مقدمتها الولاء المطلق لقيم النضال الحزبي، الذي تشبع بها المريدون عبر عقود من الزمن، ثم رفض ترشيح أفراد من خارج الحزب، وإن كانوا محل ثقة، وعلي قدر من الاستقامة وحسن الخلق، خوفا مما يسمونه ظاهرة الاختراق، المؤدي إلى التميع الحزبي، في خلط واضح بين مفهوم العمل الدعوي، ومفهوم النضال السياسي، وكذلك الخوف من الانقلابات والمؤامرات حسب ما ورد في آرائهم وخطبهم(١٥)، أما حزب العمال الاشتراكي بزعامة لويزة حنون، فقد لجأ إلى ابتداع أساليب جديدة في الترشيح بإجبار المرشح على إمضاء استقالته مسبقاً، يعهد بها لدى موثق، لتقديمها إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني في حالة عدم التقيد بسياسات الحزب، ومواقفه كما حصل في عهدة ٢٠٠٢(١٦) .

إن هذا مؤشر حقيقي على أن هؤلاء المرشحون ليسوا أكفاء، ولا أصالة نضالية لهم، وقد جيء بهم لملء الفراغ، فثقافتهم السياسية لا ترقي إلى مستوي طموحات أمة، ترغب في الخروج من محنها الكبرى المتمثلة في الغداء، والدواء، والسكن، والأمن، فظلوا محاصرين بين مطرقة مطالب الشعب، وسندان أوامر قادة الحزب، وهذا دليل قاطع، على عدم كفاءة المرشح والمرشح.

أما الأحزاب الصغيرة، أو المجهرية فإنها تتحمل مسؤولية كبرى في الفساد السياسي، من خلال تقديمهم مرشحين سيئوا السمعة، ضعيفي المستوى التعليمي، عديمي الخبرة في الميدان السياسي، وذلك عن طريق بيع القوائم والترشيح لاسيما المراتب الأولى، دون رادع أو رقيب، وهمهم في كل ذلك، مصالحهم المادية والمالية الظرفية، وما زاد في مأساوية المشهد، الأرقام المغلوطة والمغشوشة التي تقدمها هذه الأحزاب للرأي العام، عن عدد مناضليها ومرشحيها، وعدد الدوائر الانتخابية التي استطاع الحزب منافسة أكبر الأحزاب السياسية على مقاعدها، يقدم كل هذا، في ظل هالة إعلامية مفبركة، قائمة على الهدايا والعطايا المالية، حتى أن بعض الإعلاميين، عديمي الضمير، الفاقدين للأخلاق وصفوا هؤلاء، بالأبطال الفاتحين الدين سيغيرون مجري التاريخ، والضحية قبل ذلك وبعده، هم جموع الجماهير المسحوقة من المواطنين التعساء، الدين يخدرهم الإعلام بتطبيله، وبما يرسمه من هالة خرافية تحيط بالمرشح الفاسد، وهذا لم يعد خافياً على أحد، وقد أصبح من الظهور بما يدركه العام والخاص في بلدي[١٧].

المطلب الأول :علاقة الأحزاب الجزائرية بالشعب

بقيت الجزائر خارج دائرة التبدلات الثورية الحاصلة في العالم العربي، وبقينا نعيش في ظل نظام هجين، تفصله هوة عميقة عن الشعب، الذي لم يستطع حتى الآن أو لم يسمح له، بأن يتمثل مفاهيم قيمية جديدة، إذ لا يمكن تشييد بناء جديد بمواد وأدوات قديمة؟ وبشكل خاص، على مستوى الأفكار والمناهج والوسائل وصناعة الإنسان الجديد.

إن الإنسان المثقف الممتلك روح الأدب الراقي، هو الوسيلة الممكنة التي يمكن عن طريقها، إحداث تغيير حقيقي وعميق في المجتمع، ذلك أن التاريخ لا يتوقف أبداً، والذين يقفون يخرجون من التاريخ، وربما يختفون منه أو ينقرضون، إذا لم يستوعبوا واقع الثورات التغييرية الحديثة، ولم يتخلصوا من جمودهم بتداركهم التأخر في عملية توظيف ما هو ثابت في تكوينهم، وبين ما ينبغي أن يكون متحركاً ومتغيراً[١٨].

إن الأحزاب السياسية الجزائرية، تقف في الضفة الأخرى بعيداً عن هموم الشعب، ذلك أن من بين المعضلات الكبرى في بلدي اليوم، اشتغال الأحزاب بقضايا الانتخابات ونتائجها، وانعكاساتها على تموقعها، وعلي مستقبل مصالحها، ثم الدخول في صراعات وانقسامات، وصرف النظر عن مهمتها المقدسة، وهي إعداد المواطن الصالح المؤهل، الذي يمكنه تحمل عبء المسؤوليات، وأكاد أجزم أن المواطن الجزائري اليوم، أصبح يتمنى أن تعود الجزائر إلى نظام الحزب الواحد، لأنه أصبح يعيش في ظل التعددية الفوضوية، التي غدت أزمة الشك، فأفكار الأحزاب السياسية ظلت باهتة، ومشوشة، وقديمة وبسيطة، لا تجد لها صدى في واقع المجتمع ومشكلاته[١٩].

إن هذه الأحزاب التي يفترض فيها أن تكون أحزاب معارضة، تمثل في الحقيقة وفي معظمها، الوجه الآخر للسلطة، لذلك صار لزاماً على الجميع ممارسة الدور المنوط بهم، بوعي وبمسؤولية، ووطنية، في إطار الحرص على الوطن وأمنه واستقراره، وفي ظل لحفاظ على مصالحه العليا الشاملة للجميع.

إن غالبية الجزائريين لا يثقون بما يصدر عن قيادة الأحزاب السياسية من عهود ووعود، وخطب والتزامات، وتنظر إلى ما يصدر عن جهة واحدة ووحيدة، وهي رئاسة الجمهورية، وهي حقيقة لا يمكن إنكارها على الأقل في الوقت الراهن، ولقد رأينا كيف تكتفي هذه الأحزاب بشرح خطاب الرئيس أو التعليق عليه، بل وتنتظر الإذن لها في أن تتحدث عن هذه القرارات، فكان ذلك سبباً في فقدانها المشروعية، ومن ثم فقدان كل مصداقية لها لدى الجماهير، وهذا في رأينا، واحد من مجموعة مؤشرات، تفسر سبب عزوف الشعب عن عملية الانتخاب.

المطلب الثاني :وظائف المرشحين ومستواهم التعليمي برلمان ٢٠٠٧ نموذجاً

أغلبية المرشحين للانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٧، كمثال، هم من غير الجامعيين بحيث ما زال يترشح من لا مستوى تعليمي له أصلاً، يليهم أصحاب مستويات التعليم الابتدائي، ثم المتوسط ثم الثانوي، الذين يمثلون أغلبية المرشحين بنسبة ٥٤ بالمائة، في

مجتمع يتباهى نظامه السياسي بتقدم عظيم في مجال الثقافة والتربية والتعليم، علماً أن التجربة الانتخابية، أكدت أكثر من مرة، أن هناك تلاعب كبير، يقوم به المرشحون، بتواطؤ من قبل الأحزاب في بعض الأحيان، عند التصريح بالمستوى التعليمي للمرشح، وهذا مؤشر على أن الأحزاب السياسية في الجزائر، لا تزال بعيدة عن مسايرة التحولات الاجتماعية، والثقافية التي يعيشها المجتمع، أما بالنسبة للوظائف، فإن غالبية المرشحين، هم من الموظفين الإداريين، بنسبة ٤٠ بالمائة، وفي ذلك تعزيز لفرضية تزوير الانتخابات، يليهم المعلمون في المدارس الابتدائية بشكل خاص، وبنسبة ١٧ بالمائة، الذين امتلكوا سلطة إدارة الاستحقاقات الانتخابية، كاستمرارية سوسيولوجية للظاهرة السياسية في الجزائر، منذ فترة الأحادية، التي تمثلت في مساعدة النظام السياسي لموظفيه، لأجل السيطرة على المواقع السياسية الهامة، على مستوى المؤسسة التشريعية وغيرها من المؤسسات، مما يؤشر على صعوبة اتخاذ مواقف سياسية مستقلة، من قبل هذه الفئات، التي تعترف للدولة بالفضل في الرفاهية الحياتية، والمشاركة في الحكم، وهؤلاء هم القوة الأكثر تأثيرا على المسار الديمقراطي، الذي يقرر طبيعة النظام الذي يحكم الآمة الجزائرية منذ الاستقلال.

الفرع الأول :**المستوى التعليمي ونوعية الوظائف لبرلماني الجزائر لعام ٢٠٠٧**[٢٠]:

المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	العدد	العدد
من دون مستوى	١٩٤	% ٠١.٥٩
ابتدائي	٣٥٦	% ٠٢.٩١
متوسط	١٤٨٤	% ١٢.١٨
ثانوي	٤٧٨٤	% ٣٩.١٣
جامعي	٤٨٥٧	% ٣٩.٧٣
ما بعد التدرج	٥٤٥	% ٠٤.٤٦
المجموع	١٢٢٢٥	% ١٠٠

الفرع الثاني :المهن والوظائف

المهنة	العدد	النسبة
الموظفون	٤٩٣٢	% ٤٠.٣٤
المعلمون والأساتذة	٢١٣٢	% ١٧.٤٤
المهن الحرة	١٥٥٣	% ١٢.٧٠
من دون مهنة	١٣٧٣	% ١١.٢٣
إطارات	٨٢٠	% ٠٦.٧١
تجار	٦٩٨	% ٠٥.٧١
أجراء	٥٠٧	% ٠٤.١٥
فلاحون	١٠٦	% ٠١.٣١
صناعيون	٥٠	% ٠.٤١
المجموع	١٢٢٢٥	% ١٠٠

المبحث الثالث

أثر الترشيح الحزبي على السلم الأهلي

إن طبيعة العلاقات النفسية والاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري، لا يمكنها أن تتيح لنا أية إمكانية لممارسة الديمقراطية، خاصة في ظل وجود القلاع الحزبية المنغلقة على نفسها، والتي تنعدم في داخلها إمكانية الاختيار الحر، والمانعة في الوقت نفسه، لأية إمكانية في الانفتاح على الآخرين، المسجونين هم أيضا في قلاع محصنة، ولهذا فإن المشكلة لاترجع إلى قانون الانتخابات، ولا إلى قاعدة الأكثرية أو القاعدة النسبية، ولا إلى سن الاقتراع، ولا إلى الهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات، ولا إلى الضمانات التي يقدمها القضاء،

طالما أن هذه القلاع باقية، وطالما أن حراسها موجودون سواء من الشعب الطيب، أومن مافيا الفساد المالي والسياسي، فلا اعتماد أحزاب جديدة، ولا تغيير المنظومات القانونية، ولا قاعدة النسبية ستشكل الأدوات القادرة على اختراق أسوار القلاع المحصنة بعقول الناس، ونفوسهم، وعواطفهم وتاريخهم، وأي تاريخ هذا، الذي لم نتفق حتى الآن، على كتابته وتدوينه للأجيال[٢١]؟

المطلب الأول : تجاوز سلطة الشعب والناشطين الحزبيين في الاختيار والترشيح

إنه من الصعب استشارة كل الأمة في موضوع الترشيح للمناصب السياسية، ولكن ذلك يكون ممكناً من خلال المؤتمرات الشعبية التي تعقدها الأحزاب، بحيث تكون مشاركة الناشطين فيها، مشاركة حقيقية لا صورية، ومبنية على أسس ديمقراطية لا توهم فيها، ولا يمكن التكهن بنتائجها، إلا من خلال استفتاء داخلي تعززه شفافية التصويت، كوسيلة ديمقراطية، غاية في المصداقية، دون جبر، أو إكراه، ودون غواية ووعد، ذلك أنه يفترض فيمن يتم ترشيحه بالأساس، رضا الناشطين السياسيين، ثم المتعاطفين والمناصرين وبالتالي، يجب على الراغبين في عضوية المجلس البلدي، أو الولائي، أو البرلماني، العودة إلى الإرادة العامة وبمعنى أدق، إلزامية عرض الأمر على الاقتراع العام السري والمباشر، أو أي طريقة ديمقراطية أخري يختارها غالبية الناشطين[٢٢]، مع الإشارة، إلى أن الديمقراطية هنا، يجب أن تسودها ثقافة سياسية وقانونية واضحة الدلالة، لكي تخول السلطة، على قرينة من الصحة، فيؤدي ذلك، إلى استقرار النظامين المؤسساتي والاجتماعي، وتتوحد معه دولة القانون[٢٣].

إن الظاهرة العامة المميزة للحراك السياسي الجزائري، بما فيها الانتخابات، تشير عبر جميع مراحلها، أنها قائمة على شخص المرشح، بما يمتلك من سيطرة ظرفية، أو نفوذ عائلي أو مالي، أو علاقات شخصية، أو انتماء إلى عصبية عرقية أو جهوية، لا على أساس البرنامج السياسي، أو كفاءته كقائد وكمسئول، وهي صورة من صور النظام الشمولي الاستبدادي، رغم ما تحقق من خطوات في طريق الديمقراطية والحرية، التي لا تزال غير كافية، وبعيدة عن

المأمول في طريق بناء أمة قوية ومتحضرة[٢٤]، فموافقة الناشطين في الحزب، تعني رضاء جزء كبير منهم، عمن يمثلهم ويتولى المسؤولية عنهم، وهذا التطور الكبير في الديمقراطيات الغربية، ظهرت بعض ملامحه في لجزائر باستقالة الرئيس اليمين زروال، من رئاسة الجمهورية وسعيد سعدي، من حزب التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية، وأبو جرة سلطاني من حركة مجتمع السلم، وهو أمر قد يزداد بروزاً فيها، بازدياد حدة الصراع بين المناضلين وقادة الأحزاب وعامة المتعاطفين من أبناء الشعب، على غرار ما حصل مع أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني عبد العزيز بلخادم، الذي تمت تنحيته من رئاسة الحزب، بطريق الاقتراع السري والمباشر، وهذا في حد ذاته يعد مؤشراً هاماً ومشجعاً، يحدد خارطة طريق العمل السياسي المستقبلي في الجزائر.

المطلب الثاني : تغير وظيفة النائب من نيابية إلى إدارية

إن النائب غير الكفء الذي اختير من طرف الحزب لسبب من الأسباب، لا يعبر عن آرائه، وما يتعلق بالقرارات والسياسات العامة، من عمق ذاته، ووفقاً لما يراه صالحاً متوافقاً مع المصلحة العامة للجماعة بنواحيها المختلفة، باعتباره ممثلاً عن الشعب، وبآثاره داخل قبة البرلمان، وإنما لا تعدو آرائه وأفكاره، سوى أن تكون، تعبيراً عن آراء وتوجهات حزبه، وبالتالي يصبح هذا النائب مجرد آلة صماء لا روح فيها، يردد الأطروحات والنظريات كما حفظها، فيكون حينئذ مجرد موظف إداري، تم تعيينه من الطرف الحزب الذي ينتمي إليه، ولعل من أسباب هذا الضعف والتردي، رغبته في عمر سياسي طويل، اقلها إعادة ترشيحه وانتخابه بالبرلمان مرة أخرى، ويكون هذا النائب عادة على يقين، بأن هذا لن يتحقق بغير الرضوخ الفعلي والتام، لكل ما يرسمه الحزب، من سياسات، وما يطلبه من مواقف، ولو كانت مخالفة لمصالح الشعب، وقناعات النائب البرلماني نفسه.

المطلب الثالث : تزوير الانتخابات على نطاق واسع

يعول غير الأكفاء، مرشحون وأحزاباً، على ممارسة التزوير على نطاق واسع، فالأحزاب الكبرى لا بهمها أن يكون مرشحوها في الانتخابات المحلية، والبرلمانية أكفاء، بقدر ما يعنيها أن تمتلك وسائل التزوير، التي تتيح لها التحديد الدقيق لعدد المقاعد المطلوب الحصول عليها لتمرير سياساتها[٢٥]. فالتزوير لم يعد صنيعة تقليدية قديمة، غارقة في السذاجة، كتغيير أوراق الاقتراع، أو الهروب بالصندوق، وتقديم النتائج فقط، أو الاقتراع بدلاً عن المقاطعين، بل أصبح التزوير، فناً ودبلوماسية، تعتمد على تيئيس الناس، والدفع بهم نحو مقاطعة الانتخابات، خاصة الفئات المثقفة من حملة الشهادات العليا، والتخصصات الرائدة، بينما تدفع بمناصريها إلى التجنيد وحشد البؤساء، والجياع، والمرضي، وغيرهم من البطالين، واليائسين، وباستخدام الأموال، لإقناع الجماهير المسحوقة، لتبرير هذا التخلف على جميع الأصعدة.

إن العقل والمنطق يؤكد أن مرشح الشعب الكفء والنظيف، والقادر على العمل، والنجاح والإبداع، أغلقت أمامه كل الأبواب ووصدت في وجهه كل السبل، فعندما يرشح الناشطون كفاءاتهم، سيكونون بحاجة إلى حملة انتخابية، لمزيد الإقناع والتوضيح والتعبئة، لمواجهة الأعباء والتحديات، وواجب الحكومة في هذه الحالة توفير الدعم والمساندة، والسهر على ضمان احترام القانون والحريات، في إطار العدالة والمساواة، بين جميع المرشحين، لاسيما في استخدام وسائل الإعلام المرئية، والمسموعة، والمكتوبة.

الفرع الأول إشغال الرأي العام بالخلافات والصراعات الحزبية الداخلية.

إن من آثار هذه السياسات الحزبية العرجاء، الضيقة الأفق، الفاقدة للمصداقية والثقة من أغلبية الجماهير، بروز مظاهر الانقسام والصراع، على مستوى أكثر الأحزاب السياسية ثقلاً، فحزب جبهة التحرير الوطني، أصبح من عادته عقب كل استحقاق انتخابي، الدخول في صراعات وتجاذبات، تنتهي عادة بسحب الثقة من الأمين العام للحزب، كما حصل مع

عبدالحميد مهري، ثم على بن فليس، وأخيراً عبد العزيز بلخادم، ليغطي النقاش والصراع الهامشي، على القضايا الكبرى داخل الحزب، مثل سطوة الأقلية على إرادة الأغلبية من الناشطين غير الأكفاء، واستئثارها بأهم المناصب والمسؤوليات، بالإضافة إلى القضايا الأخرى الخارجية المتعلقة بالوطن والأمة، كالتهديدات الإرهابية، مثل حادثة الاعتداء على القواعد البترولية في صحراء تيقنتورين جنوب الجزائر، ثم الحروب المشتعلة في دول الجوار كحرب ليبيا، ومالي، وما لها من تداعيات على الأمن القوني الجزائري واستقرار المنطقة، وصولاً إلى المآسي الاجتماعية، التي لم يلح في الأفق أي أمل للتوصل إلى حل لها، في آفاق الألفية الجديدة، كالبطالة، ومشكلة السكن، وارتفاع نسب الجرائم وعدم فعالية النظم التشريعية والقانونية، رغم حداثتها وقساوتها أحياناً، كقانون المرور، ومثل قضية الإعدام في جرائم القتل المتعلقة بالاختطاف، وقتل الأطفال، وهذه سياسة يقدم النظام فيها نفسه، بديلاً عن نفسه، لاسيما بعد تعديل الدستور في ١٦ مارس ٢٠١٦، والذي أعطي انطباعاً عاماً بالتجدد، وإظهار سياسة محاسبة الفاسدين لمصلحة الشعب، كقضية سونا طراك، وقضية الخليفة بنك، وقضية صالح مولاي وغيرها، والحقيقة أن هذا الفساد والتخلف، يحتاج إلى الشجاعة، والجرأة، كي يستأصل المرض من أصوله، ويعيد الآمل في الحياة، إلى روح المجموعة الوطنية.

الفرع الثاني : عزوف الشعب عن الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢

قابل الجزائريون الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢، بعدم الاكتراث والتجاهل، رغم المشاركة القوية للأحزاب، مع بروز ظاهرة البزنسة على مستويين على الأقل، مرحلة وضع القوائم، التي تحدثت عنها الكثير من وسائل الإعلام والسياسيين، وعن بيع المواقع الأولى داخل القوائم، وبأسعار خيالية في بعض الأحيان، ويتعلق الأمر الثاني، بالمستحقات المالية المدفوعة من قبل الحكومة عن الحضور الحزبي داخل لجان المراقبة السياسية الوطنية والولائية والمحلية، والمرتبط بعدد القوائم المرشحة، التي كانت هي الأخرى مجالاً لبروز مظاهر الفساد.

لقد تضمن القانون العضوي رقم (١٢_٠١) المتعلق بنظام الانتخابات، المؤرخ في ١٢ جانفي ٢٠١٢، ترسانة من المواد القانونية، التي تجعل من التزوير قبل الاقتراع، وأثنائه، وبعده، غير ممكن، على الأقل من الناحية النظرية.

فقد وضع المشرع الجزائري، نصوصاً قانونية، تشدد العقوبات، ضد كل من يحاول أن يباشر عمليات تزوير الانتخابات، وذلك طبقاً للمادة (٢١٠) من قانون الانتخابات، وما بعدها، والتي تندرج تحت مسمي الإجراءات الجزائية لردع المزورين، وعمليات التزوير.

ولعل الجديد، الذي جاء به قانون الانتخابات المعدل، والمصادق عليه في ٢٠١٢، هو إقحام القضاء في مهمة حماية العملية الانتخابية، وضمان سيرها في أجواء هادئة، حيث تتشكل اللجنة الوطنية للإشراف على كل المواعيد الانتخابية، من قضاة، يعينهم رئيس الجمهورية، وهي لجنة تمارس الإشراف على تنفيد أحكام قانون الانتخابات، من تاريخ إيداع الترشيح، إلى نهاية العملية الانتخابية.

كما يمكن للجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات، تبادل المعلومات المتعلقة بتنظيم الانتخابات، وسيرها مع اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، المنصوص عليها في المادة (١٧١)، على أن لا تتدخل في صلاحيات لجنة مراقبة الانتخابات.

ورغم أن المادة (١٦٠) من قانون الانتخابات، نصت على أن تجري الاستشارات الانتخابية تحت مسؤولية الإدارة، وهو ما يعاب على هذا القانون، إذ لابد من تعديل هذه المادة، ولابد من إلزام الأعوان الإداريين إلزاماً صارماً بالحياد، أزاء الأحزاب السياسية والمرشحين، والامتناع عن كل سلوك أو موقف، أو عمل، من شأنه الإساءة إلى نزاهة الاقتراع ومصداقيته، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، حين انخرط أعوان الإدارة، في الترويج لمرشحين وأحزاب، حتى داخل مكاتب التصويت،، ناهيك عن استخدام أملاك الدولة ووسائل الإدارة، أو الأملاك العمومية لفائدة حزب سياسي ومرشح أو قائمة مرشحين [٢٦].

المبحث الرابع

الكفاءة ومفهوم حرية الأحزاب في الترشيح

ليس من العدل أن يتساوى المفكر الذي قضي عمره في تحصيل العلوم والخبرات، بذلك الكسول الجاهل المتخبط، ولا ذلك التاجر المجتهد المغامر، بالبليد الخامل، ولكن العدالة تقتضي غير ذلك التفاوت، بل تقتضي الإنسانية، أن يأخذ الراقي بيد السافل[٢٧].

إن قضايا الحرية، والديمقراطية، واختيار الأكفاء، أضحت قضايا بديهية في الغرب، الأوروبي، لكنها عندنا ما تزال غريبة، أو مجهولة، لأنها عند الكثيرين، لم تطرق سمعهم، وعند البعض الآخر، لم تنل التفاتتهم وتدقيقهم، وعند آخرين لم تحز قبولهم، لأنهم ذو وأهداف ومصالح، تتعارض ومقتضيات التحرر الفكري، والنفسي، الدالة على تكريم الإنسان في أرقي صورها[٢٨].

إن الحرية تقابل الاستبداد، وهو ما يعني في بحثنا هذا، أنه لا توجد بين الأحزاب والمجتمع، رابطة قوية، مصونة بقانون نافذ الحكم، مما يعني، أنه لا ثقة بوعد المرشح، ولا بعهده، ولا بيمينه على مراعاة الحق، والشرف، والعدالة، ومقتضيات المصلحة العامة، وأمثال ذلك، من القضايا الكلية المبهمة، التي تدور على لسان كل بر، وفاجر، وما هي في الحقيقة، إلا كلام مبهم فارغ، لأن الفاسد لا يعدم تأويلاً، ولأن من طبيعة القوة التعسف، ولأن القوة، لا تقابل إلا بقوة مثلها، وهم ليسوا أهلاً لها[٢٩].

وعلى خلاف ذلك، يعرض النظام الاستبدادي مرشحاً واحداً على التزكية الشعبية، فبالتالي ليس للشعب ضلعاً في اختيار رئيس الجمهورية، وهذا هو نفس الدور التي تلعبه الأحزاب السياسية فيما يتعلق بترشح أعضائها، للانتخابات المحلية والبرلمانية، رغم أهميتها في النظام السياسي الجزائري، لتعايشها المباشر مع الشعب، فالترشيح يتم في غرفة مغلقة، وفي جو ملتهب، بتدخلات أصحاب السلطة والنفوذ، والمال والعصب الضاغطة، والمرجعيات العشائرية والدينية، وبمختلف الوسائل والطرق، إلى درجة أن الأغلبية الساحقة

من الناشطين والمناصرين، والمتعاطفين، لا يمكنهم التكهن بقائمة المرشحين، وهذا الفعل المقيت، المغتصب لإرادة الأمة، في الاختيار والترشيح، يكون من آثاره، تغذية الصراع وإذكاء روح التمرد، وتغيير الانتماءات الحزبية، والتخلي عن المبادئ والقيم الأصيلة، وتبادل التهم، والدخول في معترك عقيم، يكون ضحيته الوطن والمواطن[٣٠].

إن المراد بالحريات العامة، هو تقييد الممارسات التعسفية والاستبدادية، بجميع أشكالها، وقد جاء الفصل الرابع من الدستور القائم تحت عنوان: الحقوق والحريات (المواد ٢٩ إلى ٥٩) معبراً عن الحريات الشخصية والسياسية للمواطن الجزائري.

لكن المعضلة الحقيقية في الجزائر، لا تتعلق باحترام حقوق المواطن، نصاً وتشريعاً، بقدر ما تتعلق بالممارسة السياسية العملية للأحزاب، وكيف أنه لا يمكن مراقبة مسألة الترشح، والترشيح داخلها، لأن القانون في هذه المسألة، عبارة عن نص عام، غير محدد، وغير دقيق، والشروط المنصوص عليها في الدستور، والقانون لا تأثير لها، لأن الأغلبية الساحقة من المرشحين، تمتلك هذه الشروط، لأنها ذات صبغة شكلية عامة، كالجنسية الجزائرية، والانتماء للدائرة الانتخابية، والتمتع بالحقوق السياسية والمدنية، بينما يغيب الشرط الأساسي، الذي يفصل بين المرشحين، ويحسم مسألة الاختيار، وهو كفاءة المرشح، وأمانته، وأخلاقه وقدرته على القيادة بمسؤولية وانضباط، ومن ثم يمكن القول، أن هذه المعضلة، تستوجب تدخل القانون والتشريع، قصد وضع شروط محددة، ضابطة لمسألة الترشح للوظائف العامة، والنيابية، كشرط الكفاءة ومقتضياتها، من العلم والتخصص، والخبرة، والنزاهة، والاستعداد النفسي والجسدي، وتكون الأحزاب السياسية، من خلال ناشطيها ومؤتمراتها، حرة في اختيار مرشحين بهذه الشروط، والمواصفات المنصوص عليها قانوناً، والمتفق عليها من خلال منظومة أخلاقية، يلتزم بها الجميع، وهنا يمكن أن نلاحظ، على سبيل المثال، أن كلاً من الحزبين الجمهوري، والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، موطن النظام الرئاسي، يتوليان انتقاء مرشحيهما في الانتخابات الرئاسية، بواسطة مؤتمريهما[٣١].

المطلب الأول : شروط الترشح وتولي الوظائف العامة

إن تطبيق مفهوم نص الآية الكريمة ((وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ)) (الشورى، ٣٨)، لا يعني فقط، إدلاء أصحاب الأمر برأيهم في قضايا تخصهم، فمن حقهم أيضاً اختيار من يولونهم الأمر، وفي كل المستويات، فالأمة لها الحق في اختيار الحكومة والرئيس، مثلما لعمال مؤسسة اقتصادية، أو تربوية، أو جامعية وغيرها، الحق في اختيار القادة في الديمقراطيات الغربية، لأنها لا تفرز الأفضل، ذلك أن المرشحين الذين يعتمدون على الصراحة، ومخاطبة العقل يهزمون دائماً، أمام الذين يعرفون كيف يستغلون العواطف، ويحركون وسائل الإعلام، فكثيراً ما يتم انتخاب المرشح، الذي يستطيع ترك انطباع حسن أمام الكاميرات، فاختيار اليوم لا يتم على أساس البرامج والإقناع، بقدر ما يتم على أساس الانطباع، حسب محمد حسنين هيكل[٣٢].

إن الواجب، يقتضي اشتراط الكفاءة العلمية التخصصية الدقيقة عند المرشح للمناصب العامة، فلا يسمح بذلك، إلا الذين أبدعوا في المجالات العلمية والفكرية، والعلوم الإنسانية، وبعبارة أخرى، للتكنوقراط المبدع، وليس المنفذ فقط، ونستند في ذلك، على مبدأ قرآني، يقول بعدم التساوي بين العالم، والجاهل، قال تعالى: ((قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)) (الزمر، ٩).

فالإسلام بذلك، يقر ويعترف، بالتفاوت، لا على أساس الملكية والمال، والحسب والنسب، بل على أساس آخر، أكثر رفعةً وشرفاً، وهو العلم والمعرفة، باعتبارهما صفة التكريم الأولى، فلا بد من وضع ميكانيزمات وآليات لتطبيق هذا المبدأ عملياً، فنكون قد حفزنا المجتمع على طلب العلم، باعتباره الأساس الوحيد لعملية الصعود الاجتماعي، والتحول الإنساني، ومن هذه المحفزات، عدم السماح، بأن يكون الحكم والسلطة، إلا لطبقة العلماء، وأصحاب المعرفة العلمية في كل التخصصات، فمن هذه الطبقة ستتشكل النخب السياسية والمعرفية، التي تصلح لقيادة المجتمع[٣٣].

أما الشروط الأخلاقية، فإن أجهزة الأمن، والقضاء المستقل، عليهما مسؤولية القيام بهذه المهمة الوطنية المقدسة، وعلى أساس ما تقوم به من تحقيقات معمقة، عن سلوك المرشحين، ومدي قبولهم من الأوساط الشعبية، بشهادات تثبت حسن السيرة والسلوك، تدرج كوثيقة أساسية في ملف الترشح، مع ضرورة أن تتم هذه التحقيقات، من قبل إطارات أمنية متجردة، كفئة ومحلفة، لتفادي السلوكيات الفاسدة كالرشوة والمحاباة، كما هو الحال في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (مايو ٢٠١٢)، والتي فتح الباب فيها على مصراعيه، لتقديم مرشحين من أصحاب السوابق القضائية، والمتورطون في قضايا فساد، تخص المال العام، بالإضافة إلى الجرائم الأخلاقية المتفاوتة في خطورتها من جنح، ومخالفات، والغريب أن كثيراً منهم صرف أموالاً طائلة من مرحلة الترشح، إلى غاية فرز الأصوات، في محاولة للتملص من الجرم، والإفلات من العقاب، على الأقل طيلة فترته النيابية، المقدرة بخمس سنوات[٣٤].

المطلب الثاني : أراء بعض الفقهاء في مسألة ترشيح الأكفاء.

يقول الكواكبي: (هل يكون في الحكومة، من الرئيس إلى الشرطي، من يطلق له عنان التصرف برأيه وخبرته؟ أم يلزم تعيين الوظائف، كلياتها وجزئياتها، بقوانين صريحة وواضحة، لاتسوغ مخالفتها، ولو لمصلحة مهمة، إلا في حالات الخطر الكبير)[٣٥].

ويقول إبن باديس: (إن كل من يتدخل في الانتخاب، من العامة أو الحكام، بوجوه غير قانونية، حتى يشوش على الأمة سيرها، وكل من يدعوها إلى تمثيل غير الأكفاء منها، أو من تحسبهم أكفاء من غيرها، فهو ظالم للأمة، غاش وخائن لها)[٣٦].

إن النبات لا ينمو ولا يزدهر، إلا اذا شملته الشمس بشعاعها، والهواء والفضاء، فتتحقق حرية النمو والازدهار، وبقدر ما يضيق هذا الفضاء، يكون ما يصيبه من اليبس والذبول، وكذلك الإنسان، تنمو مداركه وتجمد، وتقوى إرادته وتضعف، وتحسن أعماله وتقبح، بقدر ما يكون له من الحرية الصحيحة، والمشروعة في الحياة.

لهذا كان الإنسان، شعباً وفرداً، عاشقاً للحرية بطبعه، لأنها شرط كماله، والكمال محبوب في فطرة الإنسان، وليست الحرية إلا (السلطة على إتيان كل شيء، لا يضر بالغير)، فإذا لابد من نظام وقانون، تعرف به حقوق النفس من حقوق الغير، ويوصل كل فرد إلى التمتع بحقوقه، وإجباره على أداء واجباته، ولا بد من هيئات كفئة لتشريع القانون، يقوم عليها أشخاص مختصون[٣٧].

ولا يمكن حماية حرية المجموعة والفرد من الأذى، وكرامته من المساس، إلا إذا كانت هذه الهيئات منه، والطريق الموصل إلى تكوين هذه الهيئات من الشعب، فيه جميع طبقات الأمة، تعبر عن إرادتها في اختيار هيئاتها التي تحس بإحساسه، وتشعر بشعوره، وتتألم بآلامه، وتكون فوق ذلك منتخبة انتخاباً حراً، لا دخل ليد السلطة القائمة فيها، فالانتخاب، والترشح للنيابة، هما الكفيلين لحرية الأمة، وبها تعرف درجتها في الرقي والتحضر، وتظهر منزلتها بين الأمم[٣٨].

الخاتمـــــة ونتائج البحث

١- وجوب وضع منظومة قانونية تحدد طبيعة الوظائف النيابية، وشروط الترشح لها، مع وجوب اتفاق الطبقة السياسية على مسودة أخلاقية بهذا الخصوص.

٢- إن عملية الترشح، يجب أن تتم من خلال مؤتمرات حزبية، يساهم فيها ويحضرها كل الناشطين، ودون إقصاء وحسب مؤهلاتهم، وأقدمية نضالهم، ومراتبهم داخل هياكل الحزب.

٣- يجب تحديد مدة قانونية لرئاسة الحزب السياسي، لا تتعدي العهدتين، مع وجوب التداول على قيادة الحزب، بالنص على ذلك في القانون والدستور.

٤- الأحزاب السياسية تعد قواسم مشتركة بين جميع الجزائريين بمقتضي الدستور، والدين، والأعراف، والتقاليد، لذلك فإن الانخراط في الأحزاب، وتأطير الأفكار، وتنظيم اللقاءات داخلها، يجب أن يخضع لرقابة القانون.

٥- يجب منع استغلال تاريخ الثورة الجزائرية في العمل السياسي، لأنها ميراث كل الجزائريين، وحتى تتساوى جميع الأحزاب في فرص الإقناع، وتجنيد الجماهير، لتتمكن من إيصال خطابها وبرنامجها، فحزب جبهة التحرير الوطني مثلا، يعد ميراثاً مشتركاً بين جميع الجزائريين، يجب أن لا يستأثر به البعض، على حساب البعض الآخر، ويجب تعديل الدستور، بالنص على منع قيام الأحزاب السياسية، على أساس ثوري وتاريخي.

الهـــوامـــش والمصـــــــادر

(١) بلال أمين زين الدين، الأحزاب السياسية من منظور الديمقراطية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص:٧٩.

(٢) عبد الحميد متولي، الوسيط في القانون الدستوري، الإسكندرية، ط سنة ١٩٥٦، ص:١٨٨.

(٣) سليمان الطماوي، مبادئ القانون الدستوري المصري، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٥٨، ص:٤٧.

(٤) سعد عبد الله جاب الله، آراء ومواقف للتاريخ، شركة دار الأمة الجزائر،٢٠٠١، ص:١١.

(٥) بلال أمين، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص: ٨٠.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص :٨٤.

(٧) المرجع السابق نفسه، ص: ٨٥.

(٨) عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، دراسة مقارنة، دار هومة، ٢٠٠٥، ص: ٤٧.

(٩) موريس دو فرجيه، ***Maurice de verger***، علم اجتماع السياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط ١،١٩٩١،ص : ٢٥.

(١٠) بلال أمين، الأحزاب السياسية، مرجع سابق ص:٨٥.

(١١) نفس المرجع السابق، ص: ٨٥.

(١٢) جابي ناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري، منشورات الشهاب، ٢٠١٢، ص: ٩٦.

(١٣) قدم القرآن الكريم أربعة شروط لتولي المسؤولية والوظيفة في الدولة، ففي قصة سيدنا موسى عليه السلام، ذكر القوة العقلية والجسمية، والأخلاقية، بالإضافة إلى الأمانة، وفي قصة سيدنا يوسف عليه السلام، ذكر شرطين أساسيين، هما:

القدرة على حفظ وصيانة أموال الأمة، والعلم بطرق التسيير، وامتلاك القدرة على تسيير الآزمة بوضع حلول مناسبة لمشكلات واقعة .قال الله تعالي : ((قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ)) (القصص ٢٦)، وقال أيضاً ((قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ)) (يوسف ٥٥).

(١٤) جابي ناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص: ٩٧.

(١٥) سعد عبد الله جاب الله، آراء ومواقف للتاريخ، مرجع سابق، ص:٨١، وما بعدها.

(١٦) جابي ناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص:٩٨.

(١٧) المرجع السابق نفسه، ص :٩٨.

(١٨) سليم حداد، بؤس الديمقراطية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٦، ص:١٩.

(١٩) رابح بوكريش، السلطة الخامسة تفضح السلطات الأربع، مقالات في زمن وكيليكس، دار هومة للطباعة والنشر، ط١، ٢٠١٢، ص: ١٠٣.

(٢٠) جابي ناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص:١٠٢.

(٢١) رابح بوكريش، السلطة الخامسة تفضح السلطات الأربع، مرجع سابق، ص:١٠٧.

(٢٢) سليم حداد، بؤس الديمقراطية، مرجع سابق، ص:٦٠ وما بعدها.

(٢٣) عبد الله بوقفة، آليات تنظيم السلطة في النظام السياسي الجزائري، مرجع سابق، ص:٢٣.

(٢٤) المرجع السابق نفسه، ص:٢٤.

(٢٥) جابي ناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص:٩٤.

(٢٦) جابي ناصر، لماذا تأخر الربيع الجزائري، مرجع سابق، ص:١٠٣.

(٢٧) عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، دار المعرفة الجزائر، ٢٠١١ ص: ٨١.

(٢٨) المرجع السابق نفسه، ص :١٣٧.

(٢٩) المرجع السابق نفسه، ص:١٣٨.

(٣٠) سليم حداد، بؤس الديمقراطية، مرجع سابق، ص: ١١٢.

(٣١) حول موضوع ترشيح الرئيس الأمريكي، انظر: R.CARR.OP.CIT.P.187.

(٣٢) محمد حسنين هيكل، آفاق الثمانينات، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٥ لبنان ١٩٨٥، ص: ٤٨.

(٣٣) رابح لونيسي، النظام البديل للاستبداد، دار المعرفة الجزائر، ط١، ٢٠١١، ص:١٣١.

(٣٤) المرجع السابق نفسه، ص: ١٣٢.

(٣٥) الكواكبي، طبائع الاستبداد، مرجع سابق، ص: ١٤٠.

(٣٦) عبد الحميد ابن باديس، الانتخابات وتمثيل الآمة، صحيفة المنتقد ١٩٢٥، دار الهدي عين امليلة الجزائر، ص: ٢٧٧.

(٣٧) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٧٨.

(٣٨) المرجع السابق نفسه، ص: ٢٧٩.

Partisan and its impact on the nomination of civil Algiers peace model

Lecturer Dr. Bou Deffa Ali
Faculty of Law and Political Science - University of Skikda

Abstract

The majority of the political parties in Algeria including the ruling ones, have lost their credibility among the masses, and despite what these parties are enjoying (power and money), they failed miserably in providing qualified candidates that enjoy the respect of millions of Algerian voters at the level of the parliament and municipal councils. These paper focuses of the reality of political action in the Algerian political parties and the role these parties play in the political development process. It is vital to address de various social needs and the economic development of society to deal with the various conflicts and urgent demands of the society. Equality through political participation and the transition from a culture of submission and clapping, to a culture of participation and monitoring through public election, or by increasing the areas of political mobilization, in addition for the core issue of competence based public office candidates a important issues to deal with.

The weakness of political parties in Algeria, and the lack of effectiveness have contributed to underdevelopment poverty and ignorance. Studies and statistics indicate that political parties failed to build a strong, active system. Progress will only take place through the nomination of qualified members whatever their convictions and affiliations. Development of laws and regulation that can lead society towards modernity and urbanization as well as the restructuring of public and political are necessary. The next step is to discuss loyalty, affiliation and participation on all levels to inspire individuals and groups.

The responsibility of the political parties in finding an outlet for the country is represented in enabling qualified people to lead the

community. This is not less important than providing medicine, food and housing for the community. At present, members of the political parties have absolute power and freedom (in the absence of law binding regulation), but do not have the best interest of the people in mind. The recent elections in Algeria, has been the last nail in the coffin of democracy and positive political practice. This research paper will focus on: first, reading the structure and orientation of the active political parties in Algeria nowadays; secondly, efficiency and fairness between partisan rhetoric and personal loyalties; thirdly, the impact of policies and practices in the short and long terms; and finally, the reco.